

Distr.
GENERAL

S/1997/770
3 October 1997

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وكالة المؤرخة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن سلوك الحكومة البريطانية في التدخل في شؤون العراق الداخلية وما يشكله ذلك السلوك العدواني البريطاني تجاه العراق من سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وخرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها رسالة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وكالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وموجهة إلى الأمين العام

من نائب رئيس وزراء العراق ووزير الخارجية وكالة

أود أن ألفت انتباه سيادتكم إلى ما ورد في البيان الصحفي الصادر عن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي ذكر ما نصه:

"استضفنا ليلة أمس لقاء لأفراد المجموعات المعارضة العراقية الرئيسية. وأكدنا للمعارضة العراقية أن السياسة البريطانية إزاء العراق لم تتغير في عهد الحكومة الجديدة، وما زال يساورنا قلق شديد إزاء الخطر الذي يمثله النظام العراقي على المنطقة والشعب العراقي. والجميع متفقون على الرغبة في توسيع اللقاءات في المستقبل".

إن هذا التصريح يشكل اعترافاً رسمياً من وزارة الخارجية البريطانية بمحاولات حكومة بريطانيا التدخل في شؤون العراق الداخلية بغية الإطاحة بحكومته الوطنية وزعزعة أمنه واستقراره والنيل من سيادته وتقويض وحدته الوطنية. كما يشكل هذا السلوك البريطاني العدواني تجاه العراق سابقة خطيرة في العلاقات الدولية لما يمثله من خرق فاضح لميثاق الأمم المتحدة واستخفاف بقواعد وأحكام القانون الدولي وبجميع الأعراف والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول.

إن هذا السلوك البريطاني إذ يشكل انتهاكاً صارخاً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واحترام سيادة الدول وكرامة أبنائها، يضع المنظمة الدولية أمام حتمية تحمل مسؤولياتها في التصدي لمثل هذه الممارسات وتفادي الآثار الخطرة التي يمكن أن تترتب عليها.

إن حكومة العراق إذ تطالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها، تحمل الحكومة البريطانية المسؤولية الدولية الكاملة عن النتائج المترتبة على هذه الممارسات غير الشرعية، وتؤكد حق العراق الكامل من الدفاع عن سيادته وعن حقه الشرعي في اختيار نظامه السياسي وعن حرمة وسيادة أراضيه وأمن شعبه.

أرجو تأمين توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق عزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير خارجية جمهورية العراق وكالة
بغداد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
